وقد انعقد المؤتمر العاشر في فاس، في ٨ أيار ١٩٧٩، بحضور مندوبي ٤٠ بلداً، وقد تم استبعاد مصر من المؤتمر[٦١] الذي تمحورت نقاشاته حول الأوضاع التي نجمت عن المعاهدة الاسرائيلية المصرية.

وكان قرار اللجنة التحضيرية لمؤتمر وزراء الخارجية الخاص بتعليق عضوية مصر، قد أثار غضب القاهرة فوصفته بأنه قرار طائش وعملية تخريب.

وفي أول جلسة كاملة له، اتخذ المؤتمر قراراً اجماعيا بتعليق عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامي إلى اجل غير مسمى. ولم تشترك في التصويت ، من الدول العربية، كل من سلطنة عمان والسودان وست دول افريقية كانت تنتظر موقف منظمة الوحدة الافريقية. وقد شمل القرار تعليق عضوية مصر، في جميع الهيئات والمؤسسات واللجان المنبثقة عن المنظمة، مع التأكيد على استمرار التعاون مع شعب مصر عدا المتعاونين مع اسرائيل منه. كما انه شجب زيارة السادات للقدس، وتوقيعه اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل، باشراف وتوجيه مباشر من الولايات المتحدة الاميركية، وعلى حساب عروبة القدس والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني[٦٢].

وقد قوبل هذا التوجه بالارتياح والتأييد فرأى عبد الحليم خدام، وزير خارجية سوريا، أن المؤتمر الاسلامي كان على مستوى المسؤولية. كما اعتبر فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لـ م. ت. ف. «ان الاسباب التي دعت إلى تعليق عضوية مصر هي من أجل أن تعود الينا مصر وان تكون بجانبنا»[٦٣]. وأعلن محمد بوستة وزير خارجية المغرب ورئيس المؤتمر، عن تصحيح اسم الدورة الحالية فصارت تحت اسم «دورة فلسطين والقدس الشريف»، واعتبار العام الهجري ١٤٠٠ عام القدس والمسجد الاقصى[٦٤]. واقترحت الجماهيرية الليبية إقامة حلف عسكري للدفاع عن الاسلام وقدم وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، اقتراحاً بتشكيل لجنة عليا لتحرير القدس، تضم عدداً من وزراء الخارجية، برئاسة الملك الحسن الثاني للعمل على اقناع العالم بضرورة عودة القدس إلى السيادة العربية، واجراء الاتصالات مع كافة الدول والحكومات من أجل تحقيق هذه الغاية. ودعا اقتراح الفيصل، أيضاً، إلى اعتبار أن القدس هي قضية اسلامية جوهرية[٦٥]. وقبل المشروع السعودي، فشكلت اللجنة وعين الملك الحسن رئيسها[٦٦].

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية والشرق الأوسط أعاد فيها التأكيد على القرارات السابقة وبخاصة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، كما انه قرر العمل على وضع استراتيجية تستهدف تحرير فلسطين، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وأكد ضرورة منح ممثلي م. ت. ف. في الدول الاسلامية، «جميع الحقوق والمزايا والحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية». وفيما يتعلق بمساعي الولايات المتحدة جاء في قرارات المؤتمر: «إن محاولات ومساعي الولايات المتحدة الاميركية، لخدمة مصالحها ونفوذها في المنطقة، ولتصفية قضية فلسطين المحتلة،